

الأحاديث النبوية في كتابات "أبي شهبه"

أ/ أنور حمد الشراح

مدرّب متخصص [ب]، معهد التدريب الانشائي الهئيه العامه للتعليم التطبيقي والتدريب،
دولة الكويت

البريد الالكتروني: eiad57@hotmail.com
ملخص:

هدفت الدراسة إلى دراسة الحديث النبوي في مؤلفات (أبي شهبه)، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: اختلاف منهج أبي شهبه في إيراد الأحاديث في كل كتاب عن الآخر؛ لاختلاف موضوع كل كتاب. أنه أورد في كتابه (دفاع عن السنة) كثيراً من الأحاديث الصحيحة، بل جل أحاديث دفاع السنة إما صحيحة وإما حسنة. إذا ما استخدم (أبو شهبه) حديثاً صحيحاً فإنه يعزوه إلى مصدره مع ذكر الراوي الأعلى للحديث. أحياناً يرجع (أبو شهبه) إلى مراجع وسيطة في إيراد الحديث، مع إمكان الرجوع إلى المصدر الأصلي. معظم أحاديث كتاب الوضع التي يوردها الشيخ لا يذكر الحكم عليها؛ لاعتماده على فهم القارئ من عنوان الكتاب عامة، وعنوان الفصل أو المبحث خاصة. نادراً ما يورد سند الحديث كاملاً، بل يكتفي بذكر الراوي الأعلى فقط، وتارة لا يذكره أيضاً. إذا ما تعرض لقضية أو عرض لقصة فإن (أبا شهبه) يؤيد قضيته أولاً بالقرآن الكريم، ثم بالحديث النبوي الصحيح، فإذا لم يجد ما يؤيده استأنس بحديث ضعيف، وذكر أقوال أئمة العلم. إذا ما عرض لحديث مشكل فإنه لا يورد إلا ما يعتقده ويدين به للحديث، ولا يذكر باقي أقوال أهل العلم في الحديث الذي قد يكون فيه حل هذا الأشكال.

الكلمات المفتاحية: الأحاديث النبوية، كتابات أبي شهبه، الراوي، الدفاع عن السنة.

Prophetic Hadiths in The Writings of "Abu Shahba"

Anwar Hamad Al-Sharrah

Specialized trainer [B], Construction Training Institute, Public
Authority for Applied Education and Training, Kuwait.

Email: eiad57@hotmail.com

ABSTRACT:

The study aimed to study the hadith of the Prophet in the books of Abu Shahba. The researcher followed a descriptive, analytical, and inductive approach. The most prominent findings of the study are: The difference in the approach of Abu Shahba in mentioning the hadiths in each book from the other is that the subject matter of each book is different. He mentioned in his book (Defending the Sunnah) many authentic hadiths, but most of the hadiths in defense of the Sunnah are either authentic or good. If Abu Shahba used an authentic hadith, he attributes it to the narrator of the above-mentioned hadith. Sometimes (Abu Shahba) returns to intermediate references in the hadith, with the possibility of referring to the original source. Most of the hadiths in the book of status that the Sheikh narrates do not mention the ruling on them, because it depends on the reader's understanding of the title of the book in general, and the title of the chapter or topic in particular. The chain of transmission of the hadith is rarely mentioned in full; rather, it is sufficient to mention the highest narrator only, and sometimes he does not mention him either. If he is presented with a case or presenting a story, then Abu Shahba supports his case first with the Holy Qur'an, then with the authentic hadith of the Prophet. If he presents a problematic hadith, he only mentions what he believes and owes to the hadith, and he does not mention the rest of the sayings of the scholars in the hadith in which these forms may be resolved.

Keywords: Prophetic Hadiths, Writings of Abi Shahba, Narrator, Defense of The Sunnah.

تمهيد :

يُعد أبي شُهبة من العلماء الذين افنوا حياتهم دفاعًا عن السنة المُطهرة ضد هجمات المستشرقين والكتاب المعاصرين لبيان الشبه الواردة على السنة والدفاع عنها وبيان السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة، فقد ناضل أبي شُهبة في العديد من الأروقة عبر كتاباته ومؤلفاته ومحاضراته، وتحاول الدراسة الحالية التعرف على هذه المحاولات من خلال السطور التالية.

اسمه ونسبه :

هو: محمد بن محمد بن سويلم بن أبي شهبة⁽¹⁾.

مولده:

ولد: أبو شهبة بقرية (ميت جناح) في مركز دسوق، بمحافظة كفر الشيخ، جمهورية مصر العربية في اليوم الخامس عشر من شهر سبتمبر في سنة 1914م⁽²⁾.

نشأته:

نشأ أبي شهبة في رعاية والدين كريمين ونذراه لدراسة القرآن الكريم ، وقد حقق الله لهما آمانيهم.

حيث ألحقه والده بكتاب القرية ليحفظ القرآن الكريم، كما تعلم القراءة والكتابة، ومبادئ الدين، ومن ثم التحق بالمدرسة في بلده بعد أن فتحت المدارس الأولية، ولم يلبث أن أتم حفظ القرآن الكريم، وفي عام 1925م التحق بمعهد دسوق الأزهرى، وحصل على شهادته في سن الثانية عشرة.

والتحق الشيخ بمعهد طنطا الثانوي، وحصل على الشهادة الثانوية بعد أن نجح في الامتحان المُنعقد سنة 1930م، ثم التحق بالدراسة الجامعية.

حياته الجامعية:

ما أن التحق الشيخ بالتعليم في جامعة الأزهر الشريف، إلا وبرز بين أقرانه، وكان من المتفوقين، فكان ترتيبه دائماً من الترتيب الأول، ثم اجتاز اختبارات الكلية - بكلية أصول الدين - المُنعقدة في عام 1939م.

مذهبه الفقهي: كان الشيخ حنفي المذهب.

شيوخه:

وقد تلقى أبو شهبة علومه على يد مجموعة من العلماء البارزين، ذوي القدم الراسخة في العلوم الشرعية، منهم⁽³⁾ :

- فضيلة الإمام محمد الخضر حسين: (التونسي المولد)، (الجزائري الأصل)، وقد قام بتدريسه التفسير، والحديث للشيخ، وهو في مرحلة الدراسات العليا.
- الشيخ السيد القناوي، وقد درس للشيخ: (التفسير التحليلي)، وانتفع به أبو شهبة، فنمى فيه ملكة التفسير.

(1) المحدثون في مصر والأزهر ودورهم في إحياء السنة الشريفة: الحسيني عبد المجيد هاشم وأحمد عمر هاشم. مكتبة غريب، ط2، بدون تاريخ. ص40.

(2) المصدر السابق نفسه: ص40.

(3) أبو شهبة وجهوده في السنة، إعداد: محمود عبدالوهاب عبدالحفيظ - رسالة ماجستير - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر، عام: 1989م.

• الشيخ محمد الشربيني الكبير؛ وقد درس له الحديث، وعلومه.

أقرانه، وزملاؤه :

وقد كان من زملاء الشيخ الدكتور أبى شهبه في مرحلة الدراسة :

• الأستاذ : الشرباص الحسانين البصراطي - (رحمه الله).

• الأستاذ: محمد محمد حسن أبو زهو - (رحمه الله)، والذي تخرج في كلية الشريعة

عام 1939م، وحصل على الدكتوراة في عام 1946م، ومن أهم مؤلفاته عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية أو (الحديث والمحدثون).

• الأستاذ : سيد أحمد رمضان المسير (رحمه الله)، وهو والد الدكتور أحمد المسير،

الذي ترقى في الوظائف الجامعية حتى صار عميداً لكلية أصول الدين.

• الأستاذ: عبدالغني عوض الراجحي - (رحمه الله).

وظائفه وأعماله :

وقد عُين الشيخ مُدرّساً بكلية أصول الدين في عام 1946م، بعد حصوله على شهادة العالمية بتقدير ممتاز في علوم القرآن والحديث، ثم تم اعارته إلى المملكة العربية السعودية في عام 1947م إلى عام 1952م، كأستاذ في مديرية المعارف العامة بالمملكة ثم صدر قرار مجلس إدارة كلية أصول الدين في جامعة الأزهر بترشيحه كأستاذ مساعد في مادة الحديث وعلومه ثلاث مرات، ولم يتحقق له ذلك.

ثم أُعير إلى دولة العراق لكلية الشريعة ببغداد في عام 1963م ومكث فيها حوالي عام، ثم أُعير بعدها إلى دولة السودان في جامعة أم درمان في عام 1966م، ومكث فيها حوالي ثلاث سنوات.

ومن ثم صدر مرسوم وزاري في العام 1969م بتعيينه عميد كلية أصول الدين فرع أسيوط.

ثم تم اعارته إلى المملكة العربية السعودية للتدريس في قسم الدراسات العليا في كلية الشريعة بمدينة مكة المكرمة في جامعة الملك عبدالعزيز عام 1974م.

ومن ثمّ تقدم بطلب إلى السيد رئيس جامعة الأزهر وكان آنذاك فضيلة سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد حسن فايد، وكان مفاده الاستقالة من درجته كأستاذ بجامعة الأزهر، وتسوية معاشه وتمت الموافقة على طلبه في 1977/7/27م، وتسلمته الجامعة في 1977/8/31م.⁽¹⁾

ما بعد الاستقالة:

(1) المحدثون في مصر والأزهر ودورهم في إحياء السنة الشريفة: ص41.

وبعد استقالة الشيخ من الجامعة ظل مجاوراً لبيت الله الحرام إلى أن عاد إلى بلده الحبيب مصر.

أهم مؤلفاته:

للشيخ مؤلفات عديدة في القرآن الكريم وعلومه، وفي الحديث الشريف، وعلومه نوردها على النحو التالي :

أ- مؤلفات في القرآن الكريم وعلومه وهي:

- 1- تفسير آيات الأحكام من سورة البقرة. (مخطوط) ط. مكتبة عام 1412هـ.
- 2- المدخل لدراسة القرآن الكريم. (مطبوع)
- 3- إعجاز القرآن الكريم. (مطبوع)
- 4- تفسير سورة الواقعة. (مطبوع)
- 5- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير. (مطبوع) مكتبة السنة
- 6- رسم المصاحف العثمانية. (مخطوط)

ب- مؤلفات الحديث الشريف وعلومه :

- 1- توفيق الباري بشرح صحيح البخاري. (مخطوط) مكتبة د. / أحمد سبالك
- 2- المختار من صحيح مسلم. (مطبوع)
- 3- أعلام المحدثين. (مطبوع)
- 4- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. (مطبوع)
- 5- دفاع عن السنة، ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين. (مطبوع)
- 6- الوضع في الحديث. (مطبوع)
- 7- في رحاب السنة: الكتب الصحاح الستة. (مطبوع)

ج- مؤلفات في الدراسات الإسلامية :

- 1- السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة. (مطبوع)
- 2- نظرة الإسلام إلى الربا: المشكلة وحلها. (مطبوع)
- 3- الإسراء والمعراج. (مطبوع)
- 4- الحدود في الإسلام ومقارنتها بالقوانين الوضعية. (مطبوع)

د- البحوث والمقالات :

كتب الشيخ بحوث ومقالات نشرت في العديد من المجلات الإسلامية؛ منها:

- 1- مجلة الأزهر.
- 2- مجلة منبر الإسلام.
- 3- لواء الإسلام.

4- الرسالة.

5- مجلة رابطة العالم الإسلامي، (تصدر في مكة المكرمة).

6- مجلة الحج، (في مكة أيضاً).

وفاته :

قال ابنه عمر أبوشهبة : "لقد أثقل والدي المرض بعد أن قطع شوطاً كبيراً في التداوي من "ورم بالمثانة"، وانتقل إلى المستشفى، وأُجريت له عملية جراحية تم فيها استئصال المثانة، وعلى الرغم من تروده في إجراءاتها من أجل اتمام كتابه : "توفيق الباري"، وبعد أن تحسنت حاله، حدثت له مضاعفات بعد إجراء العملية، فانتقل إلى المشفى مرة أخرى، وبعد خمس أيام انتقل إلى رحمة الله تعالى، وكان ذلك في 15/6/1983م"، فاللهم وسع قبره، وأكرم نذله، واجعل علمه في ميزان حسناته.

الدراسات السابقة :

فيما يخص الدراسات السابقة لم يصل الباحث إلا لدراسة واحدة -على حد علم الباحث- عن جهود أبي شهبة، وهي أطروحة ماجستير بعنوان: (أبو شهبة وجهوده في السنة النبوية) من إعداد : الباحث / محمود عبدالوهاب عبدالحفيظ تحت إشراف الدكتور / محمود الدمنهوري في جامعة الأزهر في عام 1989م.

وتختلف أهداف الرسالة عما يُهدف إليه البحث الحالي على دراسة الحديث النبوي في مؤلفات (أبي شهبة) كما هو الحال في دراستنا، بل هي رسالة تعرض فيها الباحث إلى جل مؤلفات أبي شهبة بطريقة العرض حيث كان يعرض موضوعات الكتاب، ولا يتعرض للجانب الحديثي.

منهج الدراسة :

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي، ولعل من أصعب ما واجه الباحث في الدراسة الحالية هو صعوبة تخريج الأحاديث والآثار التي أوردها أبو شهبة في كتبه من كتب المتون، وكتب شروح الحديث، وكتب الفقه، والتفسير ... إلخ، وذلك إذ لم يُشر المؤلف إلى مصدر الحديث؛ أو مع إشارته إلى المصدر، وعدم وجود الحديث في ذلك المصدر المشار إليه، كذلك وجد الباحث من الصعوبة في المنهج الاستقرائي للتوصل إلى نتائج تقترب من الصواب حول منهج أبي شهبة في استخدام الحديث أو إيراده له، وذلك لاختلاف منهجه من كتاب إلى آخر.

صراعات أبي شهبة ضد المستشرقين والمهاجرين للسنة النبوية :

لا شك أن خير ما يتدارسه المسلمون، ويعني الباحثين هو دراسة القرآن الكريم وعلومه، ثم السنة النبوية ثانيًا، فهما من أشرف العلوم على وجه الإطلاق، لذلك اختار الباحث في هذه

الدراسة التي تهتم بالحديث النبوي الشريف في كتب أحد علماء الأزهر الشريف؛ وهو الدكتور / محمد بن محمد أبو شهبه.

و (الحديث النبوي في كتب أبي شهبه)، يهتم في المنزلة الأولى في التعرف على منهج أبي شهبه في إيراد الحديث والتعليق عليه بما ورد في كتب الحديث المعتمدة بما له وما عليه. ومن مبررات اختيار الباحث لهذا الموضوع هو الهجوم الذي يتعرض له الإسلام والمسلمون في وقتنا الحالي، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على شخصية (أبي شهبه)، وجهوده في هذا المضمار ليقّدي به شباب المسلمين، ومن مبررات اختيار الباحث لكتب الدكتور (أبي شهبه) لأنه كان واحداً من كبار الرواد والمُتخصصين في الأصلين الشريفين : القرآن العظيم، والسنة النبوية المُطهرة بجامعة الأزهر، ورأيت أن التعرف على طريقة إيراده للحديث في ثنايا مؤلفاته كما هدفت إلى الوقوف على معرفة أنواع الأحاديث التي يستشهد بها من حيث الصحة والضعف، ولهذه الأسباب مجتمعة وقع الاختيار على هذا الموضوع.

كتاب: (دفاع عن السنة، وبيان منهج أبي شهبه في إيراد أحاديثه)
من أسباب تأليف الكتاب :

- 1- الهجوم الشديد الذي رآه أبو شهبه على الدين الإسلامي، ومحاولات البعض من المستشرقين أن يُشككوا المسلمين في أصولهم الثابتة، كما فعل المستشرق اليهودي (جولد تسهير) في كتابيه : (العقيدة والشرعية)، و(مذاهب التفسير الإسلامي).
 - 2- تلقف بعض أبناء جلدتنا لهذه الشبهات التي أثارها المُستشرقون وترديدها في كتاباتهم، مثلما فعل الأستاذ: (أحمد أمين) في كتابيه: (فجر الإسلام) و(ضحى الإسلام)، بل منهم من كان أشد من المُستشرقين هوى وعصبية وعداء للسنة وأهلها، كما فعل الأستاذ: (محمود أبو رية) في كتابه: (أضواء على السنة المحمدية).
 - 3- وكان هذا المُبرر الثاني من أهم الدوافع التي دفعت المؤلف إلى تأليف هذا الكتاب، وذلك للرد على ما ذكره صاحب أضواء على السنة، الذي تلقف فيه مؤلفه كل الشبهات التي أثارها المُستشرقون أمثال (جولد تسهير) وغيره، فقد جمع في كتابه عدة شبهات ليُظهر السنة بمظهر الاختلاف والاختلاق والتحريف؛ لذلك ألف أبو شهبه كتابه: (دفاع عن السنة)، ردًا على ما أُثير في كتاب أبي رية حول السنة، كما يتضح من عنوان الكتاب، وكان هذا الكتاب في أصله مقالات نشر المؤلف بعضها في مجلة الأزهر.
- قيمة الكتاب لدى مؤلفه:**

ولقد أثنى أبو شهبه على كتابه، فقال "هذا الكتاب عصارة ذهني، وعقلي، وقلبي، وخلاصة عمر طويل في دراسة السنة النبوية المطهرة، والردود على ما يثار حولها من شبه وتجنّيات، وأباطيل، ما يزيد على ثلث قرن من الزمان"⁽⁴⁾.

تعريف بالكتاب :

بدأ أبو شهبه كتابه بمقدمة طويلة، أظهر خلالها مكانة السنة النبوية من التشريع الإسلامي، وأنها الأصل الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم، ثم بيّن مكانة السنة بالنسبة للقرآن الكريم، وكيف أنها مبينة للقرآن، وشارحة له، وبأسطة لأصوله، ومتممة لتشريعاته، فمتى ثبتت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فهي تشريع وهداية واجبة الاتباع لا محالة.⁽⁵⁾

حديث المؤلف عن تدوين السنة الشريفة :

تطرق المؤلف إلى عناية الأمة الإسلامية كلها بتبليغ هذين الأصلين؛ فقد حفظ الصحابة القرآن، وبلغوه إلى التابعين وحمله التابعون إلى تابعيهم، وكذلك تلقاه من بعدهم إلى من بعدهم حتى وصل إلينا لا تزيّد فيه ولا اختلاف.

ومثلما كانت العناية بالقرآن الكريم، فكانت العناية بالسنة النبوية أيضاً؛ ولبيان هذا انتقل المؤلف إلى بيان مراحل تدوين السنة، وأشار إلى النهي عن التدوين في بداية الأمر، أو بداية الدعوة، وسبب ذلك: خشية النبي (صلى الله عليه وسلم) من اختلاط القرآن الكريم بالسنة النبوية، ويحدث بذلك خطر التبديل والتغيير، الذي وقع فيه أهل الكتاب من اليهود والنصارى من قبل، وكذلك حتى يثبت القرآن في صدور الحفاظ وتألفه أسماعهم.

ونهاهم الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن الكتابة؛ لكي يحافظوا على ملكة الحفظ التي امتازوا بها آنذاك، فلو أنهم كتبوا لاتكلوا على المكتوب وأهملوا الحفظ فتضيع ملكاتهم مع مرور الزمن؛ هذا بالإضافة إلى أن الكتابة لم تكن مُنتشرة فيهم آنذاك، فقد كان يغلب عليهم الحفظ لا الكتابة.⁽⁶⁾

ومع ذكر أبي شهبه عن أسباب النهي عن كتابة الأحاديث في العصر النبوي، جاء بأحاديث النهي الصحيحة التي أخرجها مُسلم في صحيحه، وأورد حديث (لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن) وعزا الحديث إلى صحيح مُسلم، وذكر راوي الحديث وهو (أبو سعيد الخدري)⁽⁷⁾.

⁽⁴⁾ دفاع عن السنة: محمد بن محمد أبو شهبه. مكتبة السنة، ط1، 1409هـ/1989م، ص329.

⁽⁵⁾ المصدر السابق نفسه: ص5.

⁽⁶⁾ الحديث والمحدثون: محمد محمد أبو زهو. المكتبة التوفيقية، ص119.

⁽⁷⁾ دفاع عن السنة: ص19.

وجاء الأمر بالنهي في صحيح الإمام مُسلم عن (أبي سعيد الخُدري) باب: (التثبيت في الحديث) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحُه وحَدِّثوا عني ولا حَرَج، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)⁽⁸⁾.

ولما زالت هذه الأسباب جاء الإذن بالكتابة، وقد ورد هذا في أحاديث كثيرة، فقد أخرج البخاري في صحيحه حديثاً في الإذن باب: (كتابة العلم)، عن أبي هريرة: قال: (ما من أصحاب النبي أحد أكثر مني إلا ما كان من عبدالله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب، وأنا لا أكتب)⁽⁹⁾.

فهذا يدل على سماح النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم بالكتابة، وكذلك أخرج الحاكم في مستدركه حديثاً في باب: (يحيى بن أبي المطَّاع القرشي) قال: حدثنا أبو العباس بن محمد بن يعقوب، أنبأ محمد بن عبدالله ابن عبدالحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني عبدالرحمن بن سلمان عن عقيل ابن خالد عن عمرو بن شبيب، أن شعيباً حدثه ومجاهداً أن عبدالله ابن عمرو حدثهم أنه قال: (يا رسول الله، أكتب ما أسمع منك؟ قال: نعم، قلتُ: في الغضب والرضا؟ قال: نعم، إنه لا ينبغي لي أن أقول إلا حقاً)⁽¹⁰⁾.

وهكذا استخدم أبو شعبة أحاديث صحيحة بل هي من أصح الأحاديث في إثبات قضية تدوين السنة، وسماح النبي لهم بالكتابة بعد نهيه عن الكتاب، مع عزوه كل حديث إلى مصدره من كتب السنة المعتمدة.

وكان هذا هو حال تدوين الحديث حتى وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) فلم يجمع كلام النبي من صدور الرجال في كتاب واحد وظل هذا الأمر أيضاً في عهد الخلفاء الراشدين، فلم يهم أحد منهم بجمع الحديث؛ سداً منهم لذرائع الفساد، وغلقاً لباب الفتنة، فينشغل الناس بالسنة، ويتركوا القرآن الكريم.

وظل الأمر هكذا إلى أن ولى الخلافة عمر بن عبدالعزيز، فقد أصدر أمراً إلى علماء الآفاق بجمع الحديث وتدوينه، فنشطت حركة التدوين والكتابة، وازدهرت الحركة العلمية التدوينية في الحديث وتصدى لها العلماء الأجلاء، فسهرروا في سبيل ذلك الليالي الطوال، وقطعوا الغيافي، وظل العلماء يجمعون الأحاديث، وينقدونها، ويمحِّصونها، ويؤلفون السُنن والمسانيد

(8) صحيح مسلم⁽¹⁾: مسلم بن الحجاج: تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2298/4.

(9) الصحيح الجامع المختصر: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، اليمامة، ط3، 1407هـ/1987م، 54/1.

(10) المستدرک: محمد بن عبدالله بن الحاكم النيسابوري. مع تعليقات الذهبي في التلخيص. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/1990م، 187/1.

حتى جمعت الأحاديث كلها في القرن الثالث الذي يُعد بمثابة العصر الذهبي للأحاديث والسنن، وهو آخر القرون التي شهد لها النبي بالخيرية.⁽¹¹⁾

2- منزلة السنة من الدين⁽¹²⁾

أورد أبو شهبه آيات من القرآن الكريم، وأحاديث للنبي الأمين؛ لبيان منزلة السنة من الدين، ومكانتها من التشريع، وقد عزا الأحاديث التي أوردتها إلى مصادرها من كتب السنة، ولكنه تارة يذكر راويها، وتارة لا يذكره، فمن الأحاديث التي ذكر راويها، حديث أخرجه الإمام مسلم في (صحيحه)، والإمام أحمد في (مسنده) عن (عبادة بن الصامت)⁽¹³⁾.

والحديث أخرجه مسلم في باب: (حد الزنا) قال: عن عبادة ابن الصامت قال في قوله تعالى: (أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا): (إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: (خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قد يجعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة، ونفسي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم)⁽¹⁴⁾.

ومن الأحاديث التي لم يذكر راويها ولم يذكر باب الحديث، حديث أخرجه "البخاري" في "صحيحه"، وهو: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي"⁽¹⁵⁾، وهذا جزء من حديث طويل، اكتفى المؤلف بجزء منه.

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه باب: "الأذان للمسافر" قال: "حدثنا محمد بن المُنْتَنَى قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: حدثنا أيوب عن أبي قلابة، قال: حدثنا مالك، أتينا النبي (صلى الله عليه وسلم) ونحن شَبَبَةٌ متقاربون، فأقمنا عنده عشرين يوماً وليلة، وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رحيمًا رفيقًا، فلما ظن أننا قد اشتَهينا أهلنا، أو قد اشتَقْنَا، سألنا عمن تركنا بعدنا، فأخبرناه، فقال: ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم، وعلموهم ومروهم، وذكر أشياء أحفظها، ولا أحفظها، وصلوا كما رأيتموني أصلي....."⁽¹⁶⁾ الحديث.

ثم ضرب الأمثلة لبيان أهمية السنة للقرآن، وسأذكر مثلاً واحداً حتى لا يطول الأمر، ففي قوله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"⁽¹⁷⁾

(11) دفاع عن السنة: ص 23.

(12) المصدر السابق نفسه: ص 11.

(13) المصدر السابق نفسه: ص 11.

(14) صحيح مسلم⁽¹⁾: 305/11.

(15) دفاع عن السنة: ص 11.

(16) الصحيح الجامع المختصر: 226/1.

(17) سورة المائدة: الآية (38).

وعلق المؤلف قائلًا: "فالقرآن الكريم لم يُبين النصاب الذي يُحد فيه السارق وموضع القطع ومن القائم على الحد؟ فجاءت السنة مبينة لذلك" (18).

ولقد بينت السنة الشريفة موضع القطع يكون في ربع دينار (*) فصاعدًا، وإن من يقوم على هذا الحد هو ولي الأمر، وقد جاء ذلك في صحيح البخاري باب قوله تعالى: "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ... المائدة".

وقال حدثنا عبدالله بن مسلمة، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب عن عمرة، عن عائشة قالت: قال النبي: "تقطع اليد في ربع دينار فصاعدًا" (19).

تفرد السنة بالتشريع :

أشار المؤلف إلى عدة من المسائل استقلت السنة فيها بالتشريع، وذلك كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وكذلك تحريم القرابة من الرضاعة كحرمته من النسب، وكذلك تحليل ميتة البحر إلخ.

فعند اشارته إلى هذه التشريعات لم يذكر حديثًا واحدًا لأي تشريع من هذه التشريعات التي استقلت السنة بالتشريع فيها، وكان بمقدور المؤلف أن يستشهد على تحريم السنة للجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، بما أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" عن جابر بن عبدالله (رضي الله عنه) حيث قال: "نهى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن تُنكح المرأة على عمتها أو خالتها" (20).

أما تحليل ميتة البحر فيمكن الاستدلال عليها بما أخرجه الحاكم في "مستدرکه" باب: "كتاب الطهارة" قال: حدثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب، ثنا محمد بن إسحاق الصَّغَانِي، ثنا الحكم بن موسى، ثنا هَـقْل ابن زياد الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: "ميتة البحر حلالٌ، وماؤه طهور" (21).

وما تحريم القرابة من الرضاع، فيمكن الاستدلال عليه بما أخرجه البخاري في صحيحه باب: "الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، والموت القديم".

(18) دفاع عن السنة: ص 12.

(*) والدينار يعادل 4.5 جرام أى أن القطع يكون فى جرام واحد من الذهب أى أن ما يوجب القطع مايقرب من 150 جنيه

(19) الصحيح الجامع المختصر: 2492/6.

(20) المصدر السابق نفسه: 1965/50.

(21) المستدرک: 240/1.

قال حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا همام، حدثنا قتيبة عن جابر بن زيد عن النبي عن ابن عباس (رضي الله عنه) قال: قال النبي في بنت حمزة: "لا تحل لي، يحرم من الرضاع من يحرم من النسب، هي بنت أخي من الرضاعة"⁽²²⁾

وبعدما انتهى أبو شعبة من هذه التوطئة التي كان لابد منها، شرع في نقده لكتاب أبي رية، ولكنه نقده نقدًا إجماليًّا، ذكر فيه المؤلف سبب رده على أبي رية، ثم أورد أبو شعبة بعض الافتراءات التي ضمنها أبو رية كتابه، وذلك قبل تعرضه للنقد التفصيلي للكتاب، فذكر عدة نقاط مجملة على كتاب الأضواء منها⁽²³⁾:

1- دعوى أبي رية أنه لا يكاد يكون هناك حديث في كتب الحديث كلها يُسمى صحيحًا أو حسنًا، جاء على حقيقة لفظه، ومحكم تركيبه.

2- دعواه أن هذا البحث لم يُعن به أحد من قبل؛ لذلك جعل هو منه كتابًا مبوبًا جامعًا؛ ليكون الناس على بينة من أمر الحديث المحمدي.

3- إن معظم مصادر أبي رية التي اعتمد عليها في اثبات ما ذهب إليه، وما ادعاه هي من كتابات المستشرقين.

4- إن أبا رية أفاض في مباحث، وأخل وأجز في مباحث أُخِرَ كانت الإطالة في حقها واجبة.

5- إن أبا رية كثير الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ما دامت تساعد في دعواه، وكثير التجاهل لأحاديث صحيحة ثابتة.

6- التحامل الشديد على الصحابة عامة، وعلى الصحابي الجليل أبي هريرة خاصة.

ثالثًا: منهج أبي شعبة في الكتاب عامة، ومنهجه في استخدام الحديث الشريف خاصة (ماله، وما عليه).

أما عن منهج أبي شعبة في كتابه (دفاع عن السنة) فيكاد يكون منهجه وصفي تحليلي، فهو يُحدد القضايا التي أثارها (أبو رية)، ويوردها، ويصفها ثم يقوم بالرد عليها، وتحليلها، وإن كان هذا المنهج المستخدم لا يضعه صاحبه في منظومة جيدة توضح فكره، وما يريد أن يبينه كما سيتضح في السطور التالية، فأبو شعبة لم يُقسم كتابه إلى فصول أو مباحث كما اعتدنا عليه في جل كتبه، فالكتاب كله رد على كتاب (أبي رية) (أضواء على السنة المحمدية)، وإذا نظرنا نظرة متأنية في هذه الردود نجدها جاءت على قسمين :

القسم الأول: ردود حديثية تخصصية ، وهي ذات وجهين :

⁽²²⁾ صحيح مسلم : 935/2.

⁽²³⁾ دفاع عن السنة: ص35: 38.

أ- طعن (أبي رية) في أحاديث صحيحة، والرد عليها.

ب- الطعن في أحاديث مُشْكَلَةٍ والرد عليها.

القسم الثاني: الدفاع عن رواة السنة النبوية الشريفة، وتُمثل هذا القسم في صورتين أيضًا:

أ- الدفاع عن الصحابة جميعًا، وكذلك علماء الحديث في العصور التي توالى بعد عصر الصحابة والتابعين.

ب- دفاع خاص عن الصحابي الجليل (أبي هريرة).

القسم الأول: ردودٌ حديثية تخصصية:

أولاً: طعن (أبي رية) في أحاديث صحيحة، والرد عليها: الحديث الأول: "من كذب علي متعمداً"

أورد (أبو رية) في كتابه حديث: "من كذب علي متعمداً....." ثم ذهب إلى أن الحديث الذي تلفظ به النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يكن به كلمة "متعمداً" ودلل على هذا الزعم بأن روايات كبار الصحابة، ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين، وكذلك (الزبير بن العوام)، اتفقت رواياتهم على عدم وجود كلمة "متعمداً"، وأن هذه الكلمة وضعها الوضاعون ليتكئ عليها من يضع الحديث حسبة لله فبعض المتزهدة ومن جهل يقولون إن الكذب على النبي يجوز فيما يتعلق بتقوية أمر الدين وطريق أهل السنة والترغيب والترهيب، واعتلوا بأن الوعيد ورد في حق من كذب عليه لا في الكذب له.⁽²⁴⁾

ومنهج أبي شهبه في الرد على أية دعوى أو فرية، أن يذكر أولاً قول (أبي رية) كاملاً، ثم يشرع في الرد عليه.

وكان رده على هذا الحديث في ثلاث نقاط :

أولها: صحح أبو شهبه لأبي رية خطأه في رواة الحديث، فأبو رية قال: (ومن الأدلة على أن حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) (من كذب علي....) لم يكن فيه كلمة "متعمداً" أنك تجد أن روايات كبار الصحابة، ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين، والزبير بن العوام حوارى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قد اتفقت كلها على أن الرواية الصحيحة للحديث لم يكن فيها كلمة "متعمداً"، وأن العقل السليم والخلق الكريم، لينفران من قبول رواية "متعمداً"، لأن الكذب هو أبو الرذائل كلها، سواء أكان عن عمد أم غير عمد"⁽²⁵⁾.

⁽²⁴⁾ أضواء على السنة المحمدية: محمود أبو رية. دار المعارف، ط6، ص38: 41.

⁽²⁵⁾ أضواء على السنة المحمدية: ص38.

وصحح أبو شهبه هذا بأن الحديث لم يرو عن ثلاثة من الخلفاء الراشدين، كما ادعى (أبو رية)، وإنما صح عن عليّ (رضي الله عنه) في الصحيحين، وعن عثمان (رضي الله عنه) في غير الصحيحين فقط، وأن رواية "متعمداً" تُرجَّح لكثرتها وقوتها، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ.⁽²⁶⁾

واكتفى المؤلف في هذه النقطة بذكر الرواة الذين صح عنهم الحديث بلفظ "متعمداً" في الصحيحين مثل: أنس، وأبي هريرة، والمغيرة بن شعبة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وكذلك ذكر الرواة الذين صح عنهم أيضاً الحديث في الصحيحين، ورواياتهم بدون كلمة "متعمداً" مثل: عليّ (رضي الله عنه)، والزبير بن العوام، وكذلك رواية عثمان (رضي الله عنه) في غير الصحيحين.⁽²⁷⁾

وكان على أبي شهبه بعد أن ذكر كل هؤلاء الرواة، أن يورد لنا الحديث بالروايتين عن أحد الرواة في الصحيح أو غيره، ولكنه لم يفعل.

والحديث أخرجه "البخاري" في صحيحه بالزيادة - أي بزيادة كلمة "متعمداً" - عن المغيرة بن شعبة باب: "ما يُكره من النياحة".

وقال البخاري: حدثنا أبو نعيم، حدثنا سعيد بن عبيد، عن علي ابن ربيعة، عن المغيرة، قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: "إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ ككَذِبِ عَلَى أَحَدٍ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"⁽²⁸⁾.

وكذلك أخرجه عن "عبدالله بن عمرو بن العاص"، باب: "ما ذُكر عن بني إسرائيل"⁽²⁹⁾. وكذلك أخرجه عن "أبي هريرة" باب: "آثَمُ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)"⁽³⁰⁾.

أما الإمام مسلم، فقد أخرج الحديث عن "أنس بن مالك" باب: "تغليظ الكذب على الرسول (صلى الله عليه وسلم)"، بلفظ قريب المعنى من الذي ذكره البخاري.

قال: "عن عبدالعزيز بن صُهيبي، عن أنس بن مالك، قال: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: "مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"⁽³¹⁾.

⁽²⁶⁾ دفاع عن السنة: ص 51.

⁽²⁷⁾ المصدر السابق نفسه: ص 51.

⁽²⁸⁾ الصحيح الجامع المختصر: 434 / 10.

⁽²⁹⁾ الصحيح الجامع المختصر: 1275 / 3.

⁽³⁰⁾ المصدر السابق نفسه: 52 / 1.

⁽³¹⁾ صحيح مسلم⁽¹⁾: 10 / 1.

وكذلك أخرجه عن "أبي سعيد الخدري" باب: "التثبت في الحديث" (32)

أما رواية "عثمان بن عفان" (رضي الله عنه) فقد أخرجها أحمد في مسنده باب: "مسند عثمان بن عفان" قال: "قال حسين بن أبي وقاص، قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد لسمعته يقول: "من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار" (33).
وعقّب شعيب الأرناؤوط قائلاً: "إسناده حسن" (34).

ثانياً: طرح (أبو شعبة) سؤالاً للرد به على (أبي رية) الذي ادعى أن كلمة متعمداً، إنما وضعها الذين يضعون الحديث حسبة لله، قال: "كيف يمكن الجمع بين عدم التعمد، وبين من يضع الحديث حسبة؟ والوضع أصلاً متعمد" (35).

فمن يضع الحديث حسبة لله يعتقدون أنهم يكذبون للنبي (صلى الله عليه وسلم) فكلمة متعمداً تعني لديهم أنهم لا يقصدون الكذب من أجل الكذب عليه، فهم لا يعتقدون هذا بل يعتقدون أنهم يخدمون الدين والسنة بالكذب للنبي لأنهم بهذا ينشرون دين الله.

وقد نقل (أبو شعبة) نص كلام ابن حجر كاملاً؛ ليبين خيانة (أبي رية) العلمية.

فقد نقل عن ابن حجر ما جاء في فتحه: "ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر، ونازع بعض مشايخنا في ذلك؛ لأن شرط المتواتر استواء طرفيه، وما بينهما في الكثرة، وهذه ليست موجودة في كل طريق منها" (36) وهنا اقتصر (أبو رية) على اقتباسه، فأوهم القارئ أن ابن حجر يرى عدم تواتر الحديث.

وتممة كلام ابن حجر: "وأجيب بأن المراد بإطلاق كونه متواتراً رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم، وأيضاً فطريق "أنس" وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم، نعم، وحديث "علي" رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم، وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة، وعبدالله بن عمرو، فلو قيل في كل منها: إنه متواتر، عن أصحابه لكان صحيحاً، فإن العدد المعين لا يشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلم كفى، والصفات العلمية في الرواة تقوم مقام العدد، أو تزيد عليه، كما قررته في نكت "علوم الحديث" وفي شرح "نُخْبَةِ الفكر" وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث، وبينت أن أمثله كثيرة منها حديث: "من بنى لله مسجداً"

(32) المصدر السابق نفسه: 2298/4.

(33) المسند: أحمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 65/10.

(34) المصدر السابق نفسه: 65/10.

(35) دفاع عن السنة: ص52.

(36) أضواء على السنة المحمدية: ص38.

والمسح على الخفين، ورفع اليدين، والشفاعة، والحوض، ورؤية الله في الآخرة، والأئمة من قريش، وغير ذلك، والله المستعان⁽³⁷⁾

وهذا يطابق ما نقله عنه (أبو شهبه) في كتابه⁽³⁸⁾

الحديث الثاني: ومن الأحاديث الصحيحة التي طعن فيها (أبو رية) : حديث: "رحم الله امرأ سمع مقالتيالحديث.

وحديث: "إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه..."الحديث.

فقد أورد (أبو رية) حديثين في معرض حديثه عن رواية الحديث بالمعنى، وضررها على الدين، وذكر الحديثين، وطعن في أحدهما فقد ذكر حديث "عبدالله بن سليمان الليثي"، الذي يقول فيه: قلت: يا رسول الله إني أسمع منك الحديث، لا أستطيع أن أؤديه كما أسمعك منك، يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً، فقال: "إذا لم تحلو حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتكم المعنى فلا بأس"⁽³⁹⁾الحديث

وبعدها قال: "وهذا الحديث يناقض ولا ريب حديث: "رحم الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه...." الحديث، ولكن كل فئة لا بد من أن تؤيد رأيها بحديث"⁽⁴⁰⁾.

وقد جاء رد (أبي شهبه) على قسمين :

فقد ذكر أولاً الحديثين كما ذكرهما (أبو رية) بسندهما ، ومتنهما ، ولم يزد عليه ، ثم رد على كل حديث على حده.

وقال في الحديث الأول إنه بيان لجواز الرواية بالمعنى بشروطها وكذلك لم يحكم أحد على الحديث بالوضع.⁽⁴¹⁾

ثانياً: هذا الحديث الآخر للحث على المحافظة على المسموع، وعدم تحويله من لفظ إلى آخر.

ولم يشر (أبو شهبه) إلى مصدر الحديث الثاني كما فعل في عزوه للحديث الأول إلى الطبراني في معجمه الكبير، ولم يذكر متنها عند أصحاب السنن واكتفى بما أورده أبو رية، والحديث الأول أخرجه الطبراني في معجمه الكبير باب: "سليمان بن أكثمة الليثي".

⁽³⁷⁾ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 203/1

⁽³⁸⁾ دفاع عن السنة: ص54.

⁽³⁹⁾ أضواء على السنة المحمدية: ص51.

⁽⁴⁰⁾ المصدر السابق نفسه: هامش ص51.

⁽⁴¹⁾ دفاع عن السنة: ص57.

وقال: "عن عبد الله بن سليمان بن أكنمة اللّيثي، عن أخيه، عن جده، قال: "أتينا رسول الله، فقلنا له: بآبائنا أنت، وأمّهاتنا يا رسول الله، إنا نسمع منك الحديث، فلا نقدر أن نؤتيه كما سمعناه، فقال: إذا لم تحلوا حراما، ولم تحرموا حلالاً، وأصبتُم المعنى، فلا بأس" (42).
ولقد حكم السخاوي على الحديث بالاضطراب فقال في فتح المغيث: "وهذا حديث مضطرب لا يصح، بل ذكره الجوزقاني(*)، وابن الجوزي في الموضوعات" (43).
ولم يشر أبو شعبة إلى هذا، بل على النقيض، قال: "والحديث لم يحكم عليه أحدٌ بالوضع" (44).

أما الحديث الثاني: فقد أخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في معجمه، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة.

والحديث أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن جُبَيْر ابن مُطْعِم، عن أبيه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "تَضَرَّ الله امرأ سمع مقالتي، فوعاها، ثم أدّاها إلى مَنْ لم يسمعها، فَرُبَّ حَامِلٍ فقه، لا فقه له، وَرُبَّ حَامِلٍ فقه إلى هو أفقه منه....." (45) الحديث وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير باللفظ نفسه (46)، وأخرجه الشافعي في مسنده باب "كتاب الرسالة" بلفظ قريب من لفظ أحمد، عن عبد الله بن مسعود عن أبيه، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: "تَضَرَّ الله عَبْدًا، سمع مقالتي، فحفظها ووعاها، وأدّاها، فَرُبَّ حَامِلٍ فقه غير فقيه، وَرُبَّ حَامِلٍ فقه إلى من هو أفقه منه " (47) الحديث

ولكن ما يؤخذ على أبي رية إتيانه بحديث مضطرب يواجه به حديثاً صحيحاً ثابتاً، ثم يقول ولكن كل فرقة يجب أن تأتي بحديث لتدافع عن رأيها.

كيف هذا والحديث الأول مُنحى من الاستشهاد لأنه غير صحيح، فكان عليه ألا يواجه حديثاً ضعيفاً بحديث آخر صحيح.

الحديث الثالث : الطعن في أحاديث التشهد :

(42) المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان أحمد الطبراني. مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2، 1404هـ/ 1983م، 100/7.
(*) الجوزقاني: الحافظ الإمام أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الهمداني، مصنف كتاب الأباطيل والموضوعات، وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية، كما عرفه صاحب تذكرة الحفاظ 70/4، وصاحب لسان الميزان 270/2.

(43) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي. دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1402هـ، 247/2.

(44) دفاع عن السنة: ص57.

(45) المسند: 80/4.

(46) المعجم الكبير: 441/11.

(47) مسند الشافعي: محمد بن إدريس الشافعي. دار الكتب العلمية، بيروت، 240/1.

أما حديث التشهد الذي ذكره أبو رية، فقد أورد تسعة تشهدات جاءت عن الصحابة ، يرى هو أن بينهم اختلافاً ويطعن في الحديث؛ بل يطعن في الصحابة أكثر مما يطعن في الحديث، فيقول مثلاً في هذا : (ومما يلفت النظر أن كل صحابي تشهد يقول إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يعلمه التشهد، كما يعلمهم القرآن وأن تشهد عمر، قد قاله من فوق منبر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، والصحابة جميعاً يسمعون، فلم ينكر عليه أحد منهم ما قال⁽⁴⁸⁾).

وذكر تشهداً لابن مسعود في الصحيحين⁽⁴⁹⁾، وآخر من رواية ابن عباس، أخرجه مسلم⁽⁵⁰⁾، وثالثاً من رواية عمر بن الخطاب أخرجه الإمام مالك في الموطأ⁽⁵¹⁾، ورابعاً لجابر بن عبد الله أخرجه النسائي وابن ماجه في سننهما⁽⁵²⁾، إلخ إلى أن عدّ تسعة تشهدات. وأورد (أبو شعبة) التشهدات التي ذكرها (أبو رية)، وغفل عن تشهد وقال: "وهذه تشهدات ثمانية....." ⁽⁵³⁾.

أما عن ردود أبي شعبة، فلم تكن بالقوة السابقة في الرد على أبي رية، فلم يذكر مصادر للأحاديث التي أوردها أبو رية ولم يبين صحتها من ضعفها، ولكنه اكتفى في هذا الحديث بالإشارة إلى أن الروايات المختلفة للتشهد لم تقع جميعاً في قصة واحدة، وإنما هي في وقائع مختلفة متفرقة، وسأذكر بعض هذه التشهدات ليتضح الفرق بينهما، إن كان هناك ثمة فرق.

1- تشهد ابن مسعود (رضي الله عنه) :

أما تشهد ابن مسعود، فقد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما. فقد أخرجه البخاري في باب: "قول الله تعالى "السلام المؤمن..."، قال: "حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا مغيرة، حدثنا شقيق بن سلمة، قال: قال عبدالله بن مسعود: كنا نصلي خلف النبي (صلى الله عليه وسلم)، فنقول: السلام على الله، فقال النبي: "إن الله هو السلام، ولكن قولوا: التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي، ورحمة الله وبركاته،

⁽⁴⁸⁾ أضواء على السنة المحمدية: ص58.

⁽⁴⁹⁾ المصدر السابق: ص58.

⁽⁵⁰⁾ المصدر السابق نفسه: ص65.

⁽⁵¹⁾ أضواء على السنة المحمدية: ص56.

⁽⁵²⁾ المصدر السابق نفسه: ص56.

⁽⁵³⁾ دفاع عن السنة: ص58.

السلام علينا، وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله....." (54) الحديث.

وكذلك أخرجه عن ابن مسعود أيضًا في أبواب:

"الدعاء في الصلاة" (55)، وباب: "الأخذ باليدين" (56)، وباب: "السلام اسم من أسماء الله" (57)، وباب: "من سمى قومًا أو سلم في الصلاة على غير مواجهة، وهو لا يعلم" (58)، وباب: "ما يتخير من الدعاء" (59)، وباب: "التشهد في الآخرة" (60).

وأخرجه مسلم في صحيحه عن ابن مسعود أيضًا، باب: "التشهد في الصلاة" بلفظ البخاري (61) نفسه.

2- تشهد ابن عباس :

أخرجه مسلم في صحيحه، باب: "التشهد في الصلاة"، قال: "حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا كيث، (ح)، وحدثنا محمد بن رمح (*) ابن المهاجر، أخبرنا الليث عن أبي الزبير، عن سعيد، عن جبير، وعن طاووس (*)، عن ابن عباس، أنه قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: "التحيات المباركات، والصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي، ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله " (62) الحديث.

3- تشهد جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) :

أخرجه الحاكم في مستدركه باب "التأمين".

(54) الصحيح الجامع المختصر: 2688/6.

(55) المصدر السابق نفسه: 2331/5.

(56) المصدر السابق نفسه: 2311/5.

(57) المصدر السابق نفسه: 2301/5.

(58) المصدر السابق نفسه: 403/1.

(59) المصدر السابق نفسه: 287/1.

(60) المصدر السابق نفسه: 286/1.

(61) صحيح مسلم (2): مسلم بن الحجاج، دار الجيل، بيروت + دار الآفاق الجديدة، بيروت 13/2.

(*) رمح: وهو أبو بكر محمد بن رمح بن المهاجر، مصري، سمع الليث بن سعد، وابن لهيعة، والمفضل بن فضالة، وحدث عنه مسلم بن الحجاج، وأبو داود والحسن ابن سفيان، وكان ثقة مأموناً، كما عرفه صاحب إكمال الكمال 92/4.

(*) طاووس: هو أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان اليماني الحميري، وهو من كبار التابعين والعلماء والفضلاء والصالحين، سمع من ابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وجابر وأبي هريرة، وعائشة.... إلخ، كما عرفه النووي في تهذيب الأسماء واللغات، 353/1.

(62) صحيح مسلم (2): 14/2.

عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعلمنا التشهد، كما يعلمنا السورة من القرآن: بسم الله وبالله، التحيات لله والصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي، ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين،.....⁽⁶³⁾ الحديث

4- تشهد عائشة (رضي الله عنها) :

أخرجه مالك في موطنه باب: "التشهد في الصلاة" قال محمد ابن الحسين: "أخبرنا مالك، حدثنا عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أنها كانت تتشهد فتقول: "التحيات الطيبات، والصلوات الزاكيات لله، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين....."⁽⁶⁴⁾ الحديث

5- تشهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) :

أخرجه مالك أيضاً في موطنه، باب: "التشهد في الصلاة" قال يحيى الليثي: "عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبدالرحمن بن القارئ، أنه سمع عمر بن الخطاب، وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول: قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات، الصلوات لله السلام عليك أيها النبي، ورحمة الله وبركاته....."⁽⁶⁵⁾ الحديث.

6- تشهد أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) :

أخرجه ابن ماجه في سننه باب: "ما جاء في التشهد" عن أبي موسى الأشعري، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خطبنا وبين لنا سننا، وعلمنا صلاتنا، فقال: إذا صليتم فكان عند القعدة، فليكن من أول قول أحدكم: التحيات الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله...."⁽⁶⁶⁾

و(أبو رية) عندما ذكر رواية أبي سعيد الخدري، ورواية ابن عمر، ورواية سمرة بن جندب، لم يعزها إلى مصدر من مصادر السنة، كما فعل في الروايات الست الأخرى⁽⁶⁷⁾. ولم يجد الباحث هذه الروايات الثلاث التي أوردها أبو رية في كتابه في أي مصدر من مصادر السنة المعتمدة.

فهذه مثلاً ستة تشهدات، لم نجد بينهم اختلافاً كبيراً، فالفرق في بداية كل تشهد في كلمة أو كلمتين، بتقديم كلمة أو تأخير كلمة، وليس بينهم اختلاف كبير كما قال الدكتور أبو شهبه. الخاتمة

⁽⁶³⁾ المستدرك على الصحيحين: 399/1.

⁽⁶⁴⁾ الموطأ⁽¹⁾: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي. تحقيق: نقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1413هـ/ 1991م، 229/1.

⁽⁶⁵⁾ المصدر السابق نفسه: 90/1.

⁽⁶⁶⁾ سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، 291/1.

⁽⁶⁷⁾ أضواء على السنة المحمدية: ص57.

من خلال الدراسة الحالية توصل إلى التالي :

- 1- اختلاف منهج أبي شهبة في إيراد الأحاديث في كل كتاب عن الآخر؛ لاختلاف موضوع كل كتاب.
- 2- أورد في كتابه (دفاع عن السنة) كثيراً من الأحاديث الصحيحة، بل جل أحاديث دفاع السنة إما صحيحة وإما حسنة؛ ويرجع هذا لموضوع الكتاب في الرد على طعون (أبي رية) في الأحاديث الشريفة؛ فاعتمد أكثر معتمده على الأحاديث الصحيحة.
- 3- إذا ما استخدم (أبو شهبة) حديثاً صحيحاً فإنه يعزوه إلى مصدره مع ذكر الراوي الأعلى للحديث.
- 4- إذا أورد (أبو شهبة) حديثاً صحيحاً وعزاه إلى مصدره من كتب السنة، فإنه يلتزم تارة بلفظ المصدر الذي ذكره، وتارة لا يلتزم بلفظ ذلك المصدر ويعتمد على حفظه.
- 5- أكثر (أبو شهبة) في كتابه "السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة" من ذكر أحاديث ضعيفة؛ ويرجع هذا لاعتماده على كتب السير والمغازي.
- 6- أحياناً يرجع (أبو شهبة) إلى مراجع وسيطة في إيراد الحديث، مع إمكان الرجوع إلى المصدر الأصلي.
- 7- إذا كان الحديث معروفاً فإن (أبا شهبة) يكتفي بالإشارة إلى الحديث، أو ذكر طرفاً منه وعدم إيراد متن الحديث كاملاً.
- 8- معظم أحاديث كتاب الوضع التي يوردها الشيخ لا يذكر الحكم عليها؛ لاعتماده على فهم القارئ من عنوان الكتاب عامة، وعنوان الفصل أو المبحث خاصة.
- 9- أكثر أحاديث كتاب الوضع من الموضوعات فإذا ما ذكر حديثاً موضوعاً فإنه يذكر حكم الأئمة عليه دون عزوه إلى مصدره الذي جاء به الحديث.
- 10- نادراً ما يورد سند الحديث كاملاً، بل يكتفي بذكر الراوي الأعلى فقط، وتارة لا يذكره أيضاً.
- 11- إذا ما تعرض لقضية أو عرض لقصة فإن (أبا شهبة) يؤيد قضيته أولاً بالقرآن الكريم، ثم بالحديث النبوي الصحيح، فإذا لم يجد ما يؤيده استأنس بحديث ضعيف، وذكر أقوال أئمة العلم.
- 12- إذا ما عرض لحديث مشكل فإنه لا يورد إلا ما يعتقد ويدين به للحديث، ولا يذكر باقي أقوال أهل العلم في الحديث الذي قد يكون فيه حل هذا الأشكال.

قائمة المراجع

الحسيني عبد المجيد هاشم وأحمد عمر هاشم. المحدثون في مصر والأزهر ودورهم في إحياء السنة الشريفة: مكتبة غريب، ط2، بدون تاريخ. ص40.

محمود عبدالوهاب عبدالحفيظ . أبو شهبة وجهوده في السنة، إعداد: -رسالة ماجستير - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر، عام: 1989م.

محمد بن محمد أبو شهبة. دفاع عن السنة: مكتبة السنة، ط1، 1409هـ/1989م، ص329.

محمد محمد أبو زهو. الحديث والمحدثون: المكتبة التوفيقية، ص119.

مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2298/4.

أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري. الصحيح الجامع المختصر: تحقيق: مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير، اليمامة، ط3، 1407هـ/1987م، 54/1.

محمد بن عبدالله بن الحاكم النيسابوري. المستدرک: مع تعليقات الذهبي في التلخيص. تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/1990م، 187/1.

محمود أبو رية. أضواء على السنة المحمدية: دار المعارف، ط6، ص38: 41.

أحمد بن حنبل. المسند: تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 65/10.

أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 203/1

أبو القاسم سليمان أحمد الطبراني. المعجم الكبير: مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2، 1404هـ/1983م، 100/7.

الجوزقاني: الحافظ الإمام أبو عبدالله الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الهمذاني، مصنف كتاب الأباطيل والموضوعات، وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية، كما عرفه صاحب تذكرة الحفاظ 70/4، وصاحب لسان الميزان 270/2.

شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث: دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1402هـ، 247/2.

محمد بن إدريس الشافعي. مسند الشافعي: دار الكتب العلمية، بيروت، 240/1.

مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: دار الجيل، بيروت + دار الآفاق الجديدة، بيروت 13/2.

مالك بن أنس أبو عبدالله الأصـبـجي. الموطأ، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1413هـ/1991م، 229/1.

سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، 291/1.